Al-Mukhtar Journal of Economic Science 12 (2): 297-316, 2025
Doi: https://doi.org/10.54172/p6ww1f61

Research Article Open Access

قياس المخاطر المالية وأثرها على العوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة (دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة بمنطقة الجبل الأخضر خلال الفترة 2012-2018)

عبد الواحد سعيد عمران [1] احميدين رمضان احميدين الجازوي [2]

المستخلص: سعت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس أبرز المخاطر المالية وتأثيرها على العوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة في منطقة الجبل الأخضر بليبيا، ولتحقيق هذا الهدف، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث جُمعت البيانات عبر استبانة وُزعت على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 170 مشروعاً، ومن ثم حُللت النتائج إحصائياً باستخدام برنامج (Stata) .

أظهرت النتائج أن مخاطر السيولة ورأس المال والتشغيل هي أبرز المخاطر المالية التي تواجهها المشروعات الصغيرة، مع وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين هذه المخاطر وعوائدها التشغيلية، حيث يؤدي إهمال قياسها إلى الإفلاس. وبناءً عليه، توصي الدراسة بتكثيف الأبحاث في هذا المجال، وتقديم الدعم الحكومي عبر برامج تمويل مناسبة، مع ضرورة توعية أصحاب المشروعات بأهمية قياس المخاطر، وإلزامهم بتبني نظم محاسبية متطورة تُمكّنهم من ذلك.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، المشروعات الصغيرة، العوائد التشغيلية.

عبد الواحد سعيد عمران [1]
قسم التمويل والمصارف، جامعة عمر المختار، ليبيا.
احميدين رمضان احميدين الجازوي:
موظف/ مصرف الوحدة – فرع درنة

Corresponding author:
Abdulwahid Saeed Omran,
E-mail addresses:
abdulwahed.said@omu.edu.ly
Finance and Banking Department, Omar Al-Mukhtar University, Bayda, Libya.

Second Author: Hmedeen Ramadan Hmedeen Al-Jazwi,
E-mail addresses:
ahmdeenramadan@gmail.com
Employee / Al Wahda Bank, Derna.

Received:
Sep 2025
Accepted:
Oct 2025
Publish online:
Dec 2025

Measuring Financial Risks and Their Impact on the Operational Returns of Small Enterprises (An Applied Study on Small Enterprises in the Al-Jabal Al-Akhdar Region during the Period (2012-2018)

Abdulwahid Saeed Omran[1] Hmedeen Ramadan Hmedeen Al-Jazwi

Abstract: This study sought to identify and measure the most prominent financial risks and their impact on the operational returns of small enterprises in the Al-Jabal Al-Akhdar region of Libya. To achieve this objective, a descriptive-analytical approach was employed. Data were collected through a questionnaire distributed to a simple random sample of 170 enterprises, and the results were statistically analyzed using Stata software.

The findings revealed that liquidity, capital, and operational risks are the most significant financial risks confronting small enterprises. A statistically significant positive relationship was found between these risks and their operational returns, as neglecting to measure them can lead to bankruptcy. Accordingly, the study recommends intensifying research in this field and providing government support through suitable financing programs. It also emphasizes the need to raise awareness among enterprise owners about the importance of risk measurement and to mandate the adoption of advanced accounting systems to enable them to do so.

Keywords: Risks, Small Enterprises, Operational Returns.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

1. مقدمة الدراسة:

تُعد المشـروعات الصـغيرة محركاً رئيسـياً للنمو الاقتصـادي ومكوناً حيوياً في التنمية الاقتصـادية والصـناعية. فعلى الرغم من هيمنة المشـروعات الكبرى التي تسـتفيد من اقتصـاديات الحجم والإنفاق على البحث والتطوير، وما صـاحبها من ثورات تكنولوجية وإدارية، فإن ذلك لم يقلل من الدور الفعّال الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

تعود أهمية المشـــروعات الصـــغيرة في تحقيق التنمية الاقتصـــادية إلى توفير فرص عمل كبيرة ومتنوعة، حيث يؤدي تطوير المشروعات الصغيرة دورًا رئيسيًا في عملية التنمية الإقليمية، ويدعم التوازن بين الأقاليم المختلفة للدولة؛ نظرًا لما تتّسم به من قدرة على الانتشار الجغرافي والوصول إلى الجهات الأكثر فقرًا، فهي تشكل 90% تقريبًا من المنشآت في العالم، وتوظّف من 50% – 60% من القوى العاملة في العالم (الفرطاس، 2018، ص3).

تواجه المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة مخاطر مالية متعددة، أبرزها مخاطر السـيولة والسـوق والتشـغيل والتضـخم. ونظراً لطبيعتها وإمكانياتها المحدودة، تكون قدرتها على تحمل هذه المخاطر منخفضـة، مما يؤدي غالباً إلى خروجها المبكر من السـوق. وتُعرَّف المخاطر المالية بأنها مقياس لتقلب العوائد المستقبلية، أو الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات غير المؤكدة

وتعد العوائد التشغيلية المحرك الرئيس لدفع المشاريع لتحقيق أهدافها وتعظيم قيمتها في السوق ومواجهة منافسيها، وهي مؤشر لأداء المشروع بشكل عام.

1.2 مشكلة الدراسة:

نظراً للمخاطر التي تحد من قدرة المشروعات الصـغيرة على العمل والمسـاهمة في النمو الاقتصـادي، أصـبح من الضـروري فهم هذه المخاطر وقياسـها وتحليلها لضـمان تحقيق أهداف المشـروع، وفي ظل ضـعف القدرات المالية الداخلية للقيام بالتحليل المالي، واعتماد الأطراف الداخلية والخارجية على بيانات قد تكون غير دقيقة، تزداد عرضـــة هذه المشـــروعات لمخاطر مالية كبيرة تهدد استمراريتها.

وعلى ضوء ما سبق تتمثّل المشكلة البحثية في الإجابة عن التساؤل الاتي:

- هل لقياس المخاطر المالية أثر على العوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة؟

ويتفرع عنه التساؤلات الاتي:

- ما العلاقة بين المخاطر التشغيلية والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة؟
- هل يؤثر قياس مخاطر رأس المال على العوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة؟
- هل تواجه المشروعات الصغيرة مخاطر السيولة؟

1.3 فرضيات الدراسة:

يمكن تحديد فرضية الدراسة بفرضية رئيسية واحدة، على النحو الاتي:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة بين المخاطر المالية والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.

وتندرج تحت هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية على النحو الاتي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والعوائد التشغيلية.

1.4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توفيرها معلومات حول قياس المخاطر المالية، مما قد يساعد على التنبؤ المبكر بها في المشروعات الصغيرة باستخدام نماذج مثل (Altman) و (Sherrod) كما تساهم نتائجها في تمكين أصحاب المشروعات من اتخاذ قرارات صائبة، وتُعد مرجعاً للأكاديميين والمحللين الماليين لإجراء دراسات مستقبلية في هذا المجال.

1.5 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي على النحو التالي:

1. تحديد وتعريف المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المشروعات الصغيرة.
2. معرفة العلاقة بين مخاطر رأس المال والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.
3. معرفة العلاقة بين المخاطر المالية والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.

1.6 منهجية الدراسة:

لبلوغ الهدف الذي تسعى الدراسة إلى تحقيقه سيتم استخدام كل من المنهج الوصفي والتحليلي؛ وذلك لبيان قياس أثر المخاطر المالية على العوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة في منطقة الجبل الأخضر، حيث ستجرى دراسة على مصادر البيانات الأولية، ومن خلال دراسة تطبيقية لاستقصاء آراء المشاركين حول المتغيرات المستقلة للدراسة من خلال استمارة استبانة أُعدّت لهذا الغرض.

1.7 حدود الدراسة:

1.7.1 الحدود الموضوعية: تنحصر الدراسة في المخاطر المالية، وهي مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، التي يمكن أن تتعرّض لها المشروعات الصغيرة.

1.7.2 الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في دراسة عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة العاملة في نطاق منطقة

الجبل الأخضر.

1.7.3 الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة من 2012 إلى 2018.

1.8 الدراسات السابقة:

1.8.1 الدراسات العربية:

1- دراسة بزام (2014) بعنوان: استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أفضل المؤشرات المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحليل عينة مكونة من 21 شركة باستخدام منهج التحليل التمايزي, أثبتت النتائج قدرة النموذج المقترح على تصنيف الشركات بدقة تصل إلى 91%، مما يؤكد على القدرة التنبؤية للنسب المالية، وبناءً عليه، أوصت الدراسة بضرورة اعتماد الشركات والمستثمرين على النماذج الكمية كأداة فعالة لقياس التعثر المالي والتنبؤ به لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم.

2- دراسة (طباخ، 2015) بعنوان: دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي "دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2009 -2014):

سعت هذه الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحديد أفضل النسب المالية القادرة على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والسليمة، طُبّق أسلوب التحليل العاملي التمييزي (AFD) على عينة مكونة من 45 مؤسسة خلال الفترة (2009-2014)، وخلصت الدراسة إلى أن نسبتين فقط من أصل 18 نسبة، وهما: (الأرباح قبل الضرائب/إجمالي الأصول) و(الأصول الجارية/إجمالي الديون)، كان لهما القدرة الأعلى على التمييز، حيث مكّنتا من بناء نموذج تنبؤي بجودة تصنيف بلغت 76.2%.

3- دراسة كروشة (2015) بعنوان: "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة ميدانية":

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بتعثر الشركات الصناعية في الأردن، باستخدام مجموعة من النسب المالية المرجحة. طُبّق المنهج الوصفي التحليلي على عينة من 38 شركة (نصفها متعثر) خلال الفترة (1995-2009)، حيث تم تحليل 27 نسبة مالية للسنوات الثلاث السابقة للتعثر باستخدام أسلوب التحليل اللوجستي .(PLS) أظهرت النتائج إمكانية بناء نماذج تنبؤية بدقة متفاوتة؛ حيث حقق النموذج المبني للعام الأول قبل التعثر أعلى دقة تصنيف بنسبة 92.9% (باستخدام 12 نسبة)، يليه نموذج العام الثاني بدقة 91.2% (7 نسب)، ثم نموذج العام الثالث بدقة 83.9% (9 نسب). وتؤكد هذه النتائج أن النموذج الأقرب زمنياً للتعثر هو الأكثر دقة وجودة في التنبؤ.

4- دراسة الرفاعي (2017) بعنوان: التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام أنموذج ألتمان، دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان:

سعت هذه الدراسة إلى اختبار القدرة التنبؤية لنموذج ألتمان (Altman, 1968) في توقع التعثر المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وذلك قبل عامين على الأقل من حدوثه. طُبّقت الدراسة على عينة من 61 شركة خلال الفترة (2011–2015)، حيث استُخدم العائد على السهم كمتغير تابع، ومكونات نموذج ألتمان (رأس المال العامل، الأرباح المحتجزة، الربح التشغيلي، القيمة السوقية، والمبيعات) كمتغيرات مستقلة. وأظهرت النتائج أن للنموذج قدرة تنبؤية فعالة، كما وُجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات النموذج، سواء مجتمعة أو منفردة، على الأداء المالي للشركات.

5– دراسة الفرطاس (2018) بعنوان: تأثير قياس المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة بمدينة درنة:

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر قياس المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة في ليبيا. وباستخدام المنهج الوصفي الاستقرائي، تم إجراء دراسة عملية على 4 مشروعات، ودراسة ميدانية على عينة عشوائية من 45 من أصحاب المشروعات، مع تحليل البيانات المالية للفترة (2008–2011). وأظهرت النتائج، عبر التحليلين المالي والإحصائي، أن قياس المخاطر المالية له تأثير كبير في تحسين الأداء المالي، من خلال تمكين المشروعات من تجنب هذه المخاطر أو التخفيف من آثارها.

1.8.2 الدراسات الأجنبية:

1– دراسة Altman (1968) بعنوان: "Financial Ratios Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy":

تُعد دراسة ألتمان (Altman, 1968) من الدراسات التأسيسية في التنبؤ بفشل الشركات، حيث استخدم أسلوب التحليل التمييزي المتعدد (MDA) على عينة من 66 شركة صناعية خلال الفترة (1946–1965). توصلت الدراسة إلى نموذج (Z–score) أظهر قدرة تنبؤية عالية، بلغت 95% قبل عام واحد من الفشل، ثم تناقصت تدريجياً إلى 72%، 48%، و29% في السنوات الثانية والثالثة والرابعة على التوالي. ويصنف النموذج الشركات بناءً على قيمة :(Z) فالشركات التي تقل قيمتها عن 1.81 تُعتبر معرضة للإفلاس، وتلك التي تزيد عن 2.99 تُعتبر سليمة، بينما تقع الشركات ذات القيمة بين هذين الرقمين في "المنطقة الرمادية" التي يصعب الحكم عليها.

2– دراسة Nur Adiana et al (2008) بعنوان: "Predicting Corporate Failure of Malaysia's Listed Companies: Comparing Multiple Analysis, Logistic Regression and the Hazard Model":

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة القدرة التنبؤية لثلاثة نماذج إحصائية (التحليل التمييزي، التحليل اللوجستي، ونموذج المخاطر) في التنبؤ بتعثر الشركات. طُبّقت النماذج على عينة من 52 شركة (نصفها متعثر) مدرجة في البورصة الماليزية خلال الفترة (1999–2000). أظهرت النتائج الأولية تفوق نموذج المخاطر بدقة تصنيف بلغت 94.9%، مقارنة بـ 82.7% للتحليل اللوجستي و80.8% للتحليل التمييزي. ولكن عند اختبار النماذج على عينة تحقق أخرى (20 شركة)، أثبت التحليل التمييزي أنه الأكثر دقة بنسبة 85%، بينما انخفضت دقة التحليل اللوجستي ونموذج المخاطر إلى 80% و63% على التوالي، مما يشير إلى تباين أداء النماذج باختلاف العينات.

3- دراســة Chieng (2013) بعنوان: «Verifying the Validity of Altman's Z" Score as a Predictor of Bank Failures in the Case of the Eurozone»:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فعالية نموذج ألتمان المعدل (Z"-Score) كمؤشر للتنبؤ بتعثر المؤسسات المالية في منطقة اليورو. طُبّق النموذج على عينة من ثمانية بنوك (أربعة فاشلة وأربعة مستمرة) خلال الفترة (2005-2012) باستخدام التحليل التمييزي. أظهرت النتائج أن النموذج يُعد مؤشراً موثوقاً، حيث نجح في التنبؤ بدقة 100% بحالات الفشل المصرفي قبل خمس سنوات كحد أقصى من حدوثه. كما برزت نسبة (القيمة الدفترية للأسهم/إجمالي الالتزامات) كمتغير حاسم ومهم في قدرة النموذج على التنبؤ.

1.8.3 ما تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تناولت قطاعات وأسواقاً متنوعة باستخدام أساليب إحصائية متباينة كالتحليل التمييزي واللوجستي. فبينما ركزت تلك الدراسات على عينات محددة، تسعى الدراسة الحالية لسد فجوة بحثية عبر منهجية مزدوجة تجمع بين تحليل البيانات المالية للمشروعات الصغيرة واستقصاء آراء أصحابها حول المخاطر وتأثيرها على العوائد التشغيلية. وتكمن أصالة هذه الدراسة في سياقها الزمني والمكاني الفريد، حيث تتناول المشروعات الصغيرة في ليبيا خلال الفترة (2010-2020)، وهي حقبة شهدت أزمات اقتصادية ومالية حادة، مما يمنح النتائج خصوصية تميزها عن الدراسات التي أُجريت في بيئات اقتصادية مختلفة، فضلاً عن اختلاف معايير تعريف المشروعات الصغيرة وطبيعة أنشطتها.

2. الإطار النظري

1.2 مفهوم المخاطر:

تُعرَّف المخاطر بأنها درجة التقلب في العائد المتوقع، أو احتمال اختلاف العائد الفعلي عن العائد المتوقع للاستثمار. ففي غياب المخاطر، تتساوى العوائد الفعلية مع المتوقعة، وهي حالة نادرة في الواقع الاقتصادي. (السلطان والحسين، 2009: 6)

تُعرَّف المخاطر بأنها مجموعة الأحداث التي قد تؤدي إلى فشل المشروع أو تأخيره أو توقفه، مما يؤثر سلباً على المؤسسة والأفراد والبيئة المحيطة. وتتدرج شدة هذه المخاطر من الكارثية، التي قد تسبب خسارة المشروع بالكامل أو خسائر في الأرواح، إلى السطحية التي لا تُحدث أضراراً جوهرية. (الطيطي، 2010: 115).

وأيضاً تعرف المخاطر بأنها "ظرف معين في حال وقوعه توجد إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المتوقعة والمأمولة"، وهذا التعريف يتفق مع تعريف آخر بأن "المخاطر حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة"(جميلة ومحاد، 2014: 11).

كما تُعرَّف المخاطر بأنها حدث أو سلسلة أحداث قد تؤدي إلى انحراف سلبي عن النتائج المرجوة، مما يسبب خسارة. ويشير المصطلح إلى التعرض لظروف معاكسة تتسبب في خسارة مباشرة أو غير مباشرة للمشروع، وتحد من قدرته على إدارة شؤونه والاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين أدائه. (جمعان، 2017: 193).

يتم التمييز بين مفهومي المخاطر وعدم التأكد بناءً على درجة توفر البيانات التاريخية. فالمخاطر تصف موقفاً يمتلك فيه صانع القرار معلومات كافية لتحديد التوزيع الاحتمالي للنتائج المستقبلية (مثل التدفقات النقدية). في المقابل، يصف عدم التأكد موقفاً يفتقر فيه صانع القرار إلى البيانات التاريخية اللازمة لبناء توزيع احتمالي، مما يضطره إلى الاعتماد على افتراضات لتقدير النتائج المحتملة (السلطان والحسين، 2009: 7).

2.3 العوائد التشغيلية:

تعريف العائد: يُعد العائد أحد المتغيرات الأساسية التي يقوم عليها القرار الاستثماري، حيث يمثل معدل نمو الثروة الذي يطمح إليه المستثمر. ويُعرَّف العائد بأنه صافي التدفق النقدي الحقيقي المنسوب إلى تكلفة الاستثمار الأصلية خلال فترة زمنية محددة (قوشجي، 2014). كما يمكن تعريفه بأنه مقياس لكفاءة الإدارة في توليد أرباح صافية من الوحدات النقدية المستثمرة في المشروع (بلخير، 2015: 3).

يُعرَّف العائد بأنه المكسب المستقبلي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل تضحيته الحالية بأمواله في عملية استثمارية. إلا أن تحقيق هذا العائد المتوقع ليس مؤكداً، إذ تحيط بالاستثمار حالة من عدم اليقين نتيجة لمخاطر متعددة، مثل احتمالات الخسارة، وتغير السياسات الحكومية، وتقلبات أسعار الفائدة والصرف، بالإضافة إلى الظروف غير المتوقعة (خالد وآخرون، 2017: 33).

2.4 أنواع العائد:

أ- العائد الفعلي (المتحقق):

يُعرَّف العائد الفعلي، أو ما يُعرف بالعائد التاريخي، بأنه النسبة المئوية للتغير في ثروة المستثمر خلال فترة محددة، ويُحسب عادةً بشكل سنوي. وهو يمثل الربح المُحقق فعلياً من النشاط التشغيلي للمؤسسة، ويُستخرج من قوائمها المالية، وقد يكون إيرادياً أو رأسمالياً أو كليهما (حمود وفارس، 2019؛ السنيح، 2014).

ب- العائد المتوقع:

نظراً لحالة عدم التأكد المحيطة بالاستثمار، يصعب تحديد العائد المستقبلي بدقة، مما يستدعي تقديره. ويُعرَّف العائد المتوقع بأنه العائد الذي يأمل المستثمر في الحصول عليه، ويتم حسابه كمتوسط مرجح لقيم التوزيعات الاحتمالية للعوائد الممكنة من استثمار معين (مفلح، 2018؛ عادل، 2013).

ج- معدل العائد المطلوب:

يُعرَّف العائد المطلوب بأنه الحد الأدنى للعائد الذي يحفز المستثمر على الاستثمار، كتعويض عن تأجيل الاستهلاك والمخاطر المستقبلية، ويتكون هذا العائد من جزأين: العائد الخالي من المخاطر وعلاوة المخاطرة (محصول ومحرز، 2018)، ويعمل العائد المطلوب كمعيار يُقارن به العائد المتوقع؛ فإذا تجاوز العائد المتوقع العائد المطلوب، يُعتبر الاستثمار مجدياً وذا قيمة، أما إذا كان العائد المتوقع أقل من المطلوب، فإن الاستثمار يُعد غير مفيد (حمود وفارس، 2019).

2.5 العوائد التشغيلية:

تُعرَّف العوائد التشغيلية بأنها صافي الربح المحقق من النشاط الرئيسي والاعتيادي للشركة، وذلك بعد خصم جميع التكاليف والمصروفات المتعلقة بذلك النشاط، وهي تعكس كفاءة الأداء التشغيلي وتُعد المحرك الأساسي لتحقيق أهداف الشركة وتعظيم قيمتها، ويُستثنى من حسابها أي إيرادات عرضية غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي، كأرباح بيع الأصول (الججاوي والراوي، 2007).

2.6 مفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة:

على الرغم من أن مصطلح "المشروعات الصغيرة" يُربط غالباً بالصناعات، إلا أنه يشمل قطاعات متعددة كالتجارة والزراعة والخدمات، ويتم التمييز بينها وبين المشروعات متناهية الصغر بناءً على عدة معايير، أبرزها حجم رأس المال، وعدد الموظفين، وحجم المبيعات، والشكل القانوني للملكية (القواسمة، 2010).

تتسم معايير تعريف المشروعات الصغيرة بالنسبية، حيث تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور الصناعي من دولة لأخرى. فالمشروع الذي يُصنف صغيراً في دولة متقدمة قد يُعتبر كبيراً في دولة نامية. علاوة على ذلك، قد تختلف هذه المعايير داخل الدولة الواحدة باختلاف القطاعات الاقتصادية، كما هو الحال في بريطانيا حيث يتباين تعريف المشروع الصغير بين قطاعي الصناعة والزراعة (حرب،2020: 116).

لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة، إذ إن تطبيق أي معيار محدد، سواء كان عدد العمال أو حجم رأس المال، يؤدي إلى نتائج متباينة بسبب اختلاف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بين الدول (خضر، 2010). وتؤكد دراسة لمنظمة العمل الدولية هذا التباين، حيث رصدت أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 دولة، مما يثبت أن تصنيف هذه المشروعات يظل نسبياً ويعتمد على السياق الجغرافي والقطاعي.

1- عرفت منظمة العمل الدولية (International Labour Organization) المشروعات الصغيرة: "بأنها تلك المنشآت الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة، ويديرها مالكها، ويصل عدد العاملين فيها إلى 250 عاملا" (نظير، 2018: 17).

2- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (United Nations Industrial Development Organization) (UNIDO) عرّفت المشروعات الصغيرة بأنها:" تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الاجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-20 عاملاً"(نظير، 2018: 17-18).

3- البنك الدولي (The World Bank) يعرف المشروع الصغير بأنه: " ذلك المشروع الذي يستخدم أقل من (50) عاملا في الدول النامية، وإجمالي أصول ومبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار، وأقل من (500) عاملٍ في الدول الصناعية المتقدمة"(طشطوش، 2012: 18).

4- الاتحاد الأوربي (European Union) يعرف المشروعات الصغيرة: "على أنه المشروع الذي يضم أقل من 50 عامل، وتبلغ إيراداته اقل من سبعة ملايين يورو، أو إجمالي الأصول أقل من خمسة ملايين يورو" (محمود، 2018: 21).

5- أما بالنسبة لأمريكا حيث قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتعريف المشروع الصغير بأنه: " ذلك المشروع الذي يتراوح عدد العمال فيه من 5-200 عامل"(طشطوش، 2012: 18).

6- وتعرف اليابان المشروعات الصغيرة: " بأنها المشاريع التي توظف أقل من ثلاثمائة عامل، أو رأس مال قدره مئة مليون ين في المؤسسات الصناعية، وأقل من ثلاثين مليون ين لشركات تجارة الجملة، وأقل من خمسين عاملا وعشرة ملايين ين لشركات تجارة التجزئة، وفي قطاع الخدمات أقل من خمسة عمال" (فياض، 2009: 9).

3. الجانب التطبيقي:

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من المشروعات الصغيرة في منطقة الجبل الأخضر بليبيا. واختيرت عينة عشوائية بسيطة بناءً على معايير محددة (5-25 عاملاً، ورأس مال بين 15 ألف و2.5 مليون دينار ليبي)، حيث وُزعت 170 استبانة. وبعد استبعاد الاستبانات غير المستردة (18) وغير الصالحة للتحليل (30)، بلغ عدد الاستبانات القابلة للتحليل 122 استبانة، مما أسفر عن معدل استجابة فعلي قدره 71.8%.

3.2 مقياس الدراسة:

لجمع البيانات، تم تصميم استبانة بالاعتماد على الدراسات السابقة وملاحظات المشرف. وللتأكد من صدق الأداة، تم تحكيمها من قبل خمسة من أعضاء هيئة التدريس المختصين في جامعات درنة، وعمر المختار، والسيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، حيث أُخذ بجميع ملاحظاتهم في الاعتبار لإعداد النسخة النهائية.

3.3 أداة الدراسة:

قُسّمت أداة الدراسة (الاستبانة) إلى ثلاثة أجزاء رئيسية :الجزء الأول: خُصص للبيانات الديموغرافية للمستجيبين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة)

الجزء الثاني: تناول خصائص المشروعات (نوع النشاط، عدد الموظفين، رأس المال، وعمر المشروع)

الجزء الثالث: غطى متغيرات الدراسة عبر أربعة محاور رئيسية، وهي: أهمية المشروعات الصغيرة (10 عبارات)، وأبرز معوقاتها (10 عبارات)، وأهم المخاطر المالية التي تواجهها (11 عبارة)، والعلاقة بين هذه المخاطر وعوائد المشروع (10 عبارات)، وقد تضمن كل محور سؤالاً مفتوحاً لإتاحة الفرصة للمستجيبين لإضافة أي معلومات يرونها مناسبة.

4.3 التأكد من صحة مقياس الدراسة:

- **ثبات المقياس**

هو مدى قياس الاختبار للمقدار الحقيقي للسمة التي يهدف إلى قياسها، أي استقرار نتائج الاختبار وعدم تأثرها بالظروف

الخارجية المتغيرة، والثابت في الدراسة الحالية هو قيمة معاملات ألفا كرونباخ لشكلي الاستبانة. (بن صافي، 2012، ص7)

- **طريقة معاملات ألفا كرونباخ:**

تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات الاستبانة للتأكد من أن هذه الاستبانة ستعطي نفس النتائج إذا تم إعادة توزيعها أكثر من مرة في نفس الظروف والشروط، ويستخدم اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات محاور الاستبانة (ميلاد وعقيل، 2017، ص52).

جدول (1): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لجميع العبارات باستثناء الشخصية

عدد الأسئلة	قيمة معامل الثبات
40	**.837**

من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج stata

جدول (2): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لجميع العبارات

عدد الأسئلة	قيمة معامل الثبات
48	.822

من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج stata

أظهرت نتائج اختبار الثبات أن معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لجميع محاور الاستبانة بلغ 0.822، وبلغ 0.837 عند استثناء البيانات الشخصية. وتشير هذه القيم المرتفعة إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار والموثوقية، مما يدعم صحة النتائج وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة. (البراني والوريدي، 2019، ص59).

5.3 مدى اتباع البيانات المجمعة للتوزيع الطبيعي:

قام الباحثان باختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ إنه اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، حيث تشترط معظم الاختبارات المعلمية أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا. (رشوان، 2019، ص108)

رياضياً البيانات تتوزع توزيعاً متماثلاً إذا كان المتوسط الحسابي يساوي الوسيط، وفي هذه الحالة نقوم بإنشاء متغير يمثل المتوسط الحسابي لكل جزء، من خلال الحسابات تبين ما يلي:

جدول (3): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات رياضياً

الاسم	المتوسط الحسابي	الوسيط
المحور الأول	3.98	4
المحور الثاني	3.62	3.6
المحور الثالث	3.76	3.82
المحور الرابع	3.70	3.78

من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج stata

كما تم اختبار التوزيع الطبيعي بيانياً، حيث تبين أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيًّا، حيث تتركز البيانات حولا المتوسط الحسابي 3، كما أن أغلب البيانات تقع تحت منحنى التوزيع الطبيعي كما هو واضح بالرسم (1)، بالنسبة للجزء الأول:

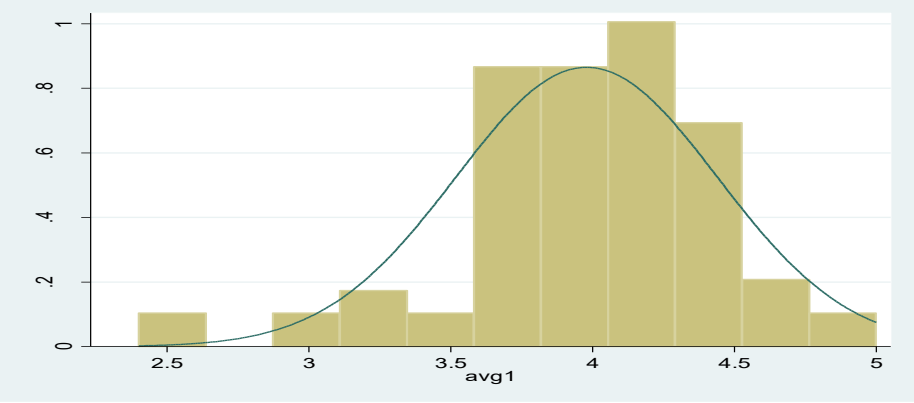

شكل رقم (1): اختبار التوزيع الطبيعي بالاعتماد على مخرجات stata

أما بالنســـبة للجزء الثاني فقد تم اختبار التوزيع الطبيعي بيانياً، حيث وجد أن البيانات موزعة بتوزيع طبيعي، حيث تتركز البيانات حول المتوسط الحسابي 3، وتقع معظم البيانات تحت منحنى التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل (2):

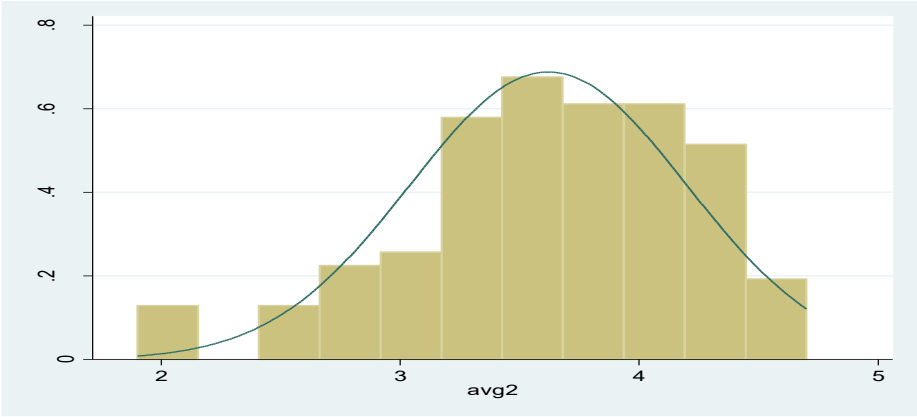

شكل رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي بالاعتماد على مخرجات stata

أما في الجزء الثالث فنلاحظ من الشـــكل رقم (3)، بعد أن تم اختبار التوزيع الطبيعي أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً، حيث تتمحور البيانات حول المتوسط الحسابي، وتقع معظم البيانات تحت منحنى التوزيع الطبيعي:

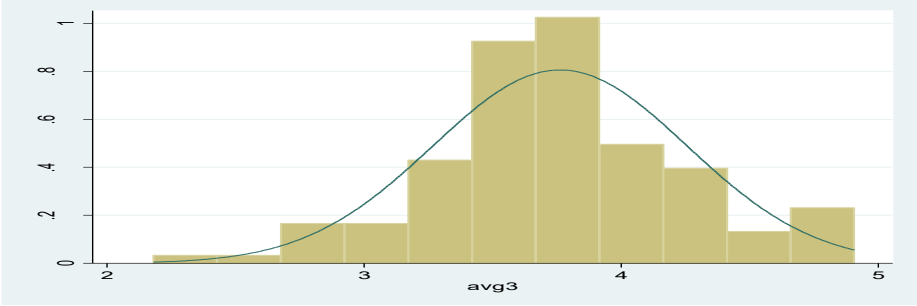

شكل رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي بالاعتماد على مخرجات stata

والشكل التالي رقم (4)، يبين أن البيانات موزعة بتوزيع طبيعي في الجزء الرابع، بعد أن تم اختبار التوزيع الطبيعي بيانياً، حيث تتركز البيانات حول المتوسط الحسابي 3، كما أن أغلب البيانات تقع على منحنى التوزيع الطبيعي:

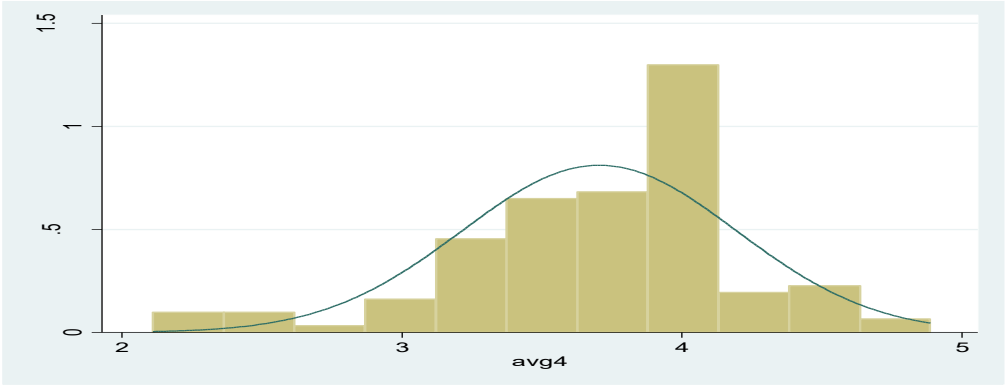

شكل رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي بالاعتماد على مخرجات stata

6.3 التحليل الوصفي:

أولاً: تحليل البيانات الديموغرافية:

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الديموغرافية

البيانات الديموغرافية	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	95	77.9
	أنثى	27	1.22
العمر	أقل من 30 سنة	47	5.38
	من 30إلى 40 سنة	52	6.42
	أكثر من 40 سنة	23	18.9
المؤهل العلمي	دون الثانوية	5	4.1
	ثانوية أو دبلوم متوسط	27	22.1
	دبلوم عالٍ أو بكالوريوس	85	69.7
	ماجستير أو دكتوراه	5	4.1
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	37	30.4
	من 5 إلى 10 سنوات	53	44.0
	أكثر من 10 سنوات	32	25.6

من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج stata

أظهرت الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة هيمنة الذكور (78.0%)، وتركز الفئة العمرية بين 30 و40 عاماً (43.0%). كما تمتع غالبية العينة (74.0%) بمؤهلات علمية، وامتلك معظمهم (70.0%) خبرة عملية تزيد عن 5 سنوات، مما يدعم موثوقية البيانات المجمعة.

ثانياً: تحليل البيانات التنظيمية:

رأس مال المشروع، عدد الموظفين، نوع النشاط، عمر المشروع

جدول (5): توزيع عينة الدراسة البيانات التنظيمية

البيانات التنظيمية	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
رأس مال المشروع	بين 15 ألف و2.5 مليون دينار	121	99.2
	يزيد عن 2.5 مليون دينار	1	0.8
نوع النشاط	صناعي	6	4.9
	تجاري	88	72.1
	زراعي	5	4.1
	خدمي	23	18.9
عدد الموظفين	أقل من 5 عمال	1	0.8
	من 5 إلى 25 عامل	121	99.2
عمر المشروع	سنة فأقل	16	13.1
	من 2 إلى أقل من 6 سنوات	45	36.9
	من 6 إلى 10 سنوات	36	29.5
	أكثر من 10 سنوات	25	20.5

من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج stata

يوضح الجدول (5) خصائص المشروعات عينة الدراسة أن 99.0% منها تقع ضمن معايير رأس المال (15 ألف – 2.5 مليون دينار) وعدد العمال (5–25 عاملاً) المحددة للدراسة. ومن حيث نوع النشاط، هيمنت المشروعات التجارية بنسبة 72.0%، تليها الخدمية (19.0%)، ثم الصناعية (5.0%) والزراعية (4.0%)، أما من حيث عمر المشروع، فقد شكلت المشروعات التي يتراوح عمرها بين 2 وأقل من 6 سنوات النسبة الأكبر (37.0%)، بينما بلغت نسبة المشروعات التي يزيد عمرها عن 6 سنوات 50.0% (30.0% بين 6–10 سنوات، و20.0% أكثر من 10 سنوات)، مما يعزز موثوقية البيانات المستقاة من خبرة هذه المشروعات.

7.3 الاجابة على الفرضيات :

للإجابة على فرضيات الدراسة، تم استخدام اختبار العينة الواحدة (One-Sample T-test) عبر برنامج(Stata) , وقد تم حساب متوسط حسابي لكل محور من محاور الاستبانة، ومن ثم اختباره إحصائياً مقابل القيمة المحايدة (3) على مقياس ليكرت الخماسي، ويهدف هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم ($H_0: \mu = 3$) ، التي تفترض عدم وجود اتجاه واضح (موافقة أو رفض) في استجابات العينة.

$$H_0 : \mu = 3$$

في حين أن الفرضية البديلة هي المتوسط لا يساوي 3، وهذا يعني أن المتوسط أكبر من 3 أي وجود اتجاه لقبول السؤال، وكلما اقترب المتوسط من 5 دَلَّ ذلك على موافقة بدرجة كبيرة، أو أن المتوسط أقل من 3 أي وجود اتجاه لرفض السؤال، وكلما اقترب المتوسط من 1 دل ذلك على قوة الرفض.

للقيام بذلك تم استخدام اختبار t ومستوى معنوية 0.05، حيث يتم رفض فرضية العدم في حالة أن الاحتمال Pr (T > t) أقل من 0.05 وقبول فرضية العدم في حالة أن Pr (T< t) أكبر من 0.05.

جدول (6): اختبار One-Sample T-test

المحاور	المتوسط	t	الاحتمالية
المحور الاول	3.76	17.0015	< 0.005
المحور الثاني	3.70	15.8357	< 0.005
المحور الثالث	3.76	1.38	< 0.005
المحور الرابع	3.70	0.36	< 0.005

من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج stata

الفرضية الفرعية الأولى: تنص على أن توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.

أظهرت نتائج اختبار (t) لعينة واحدة أن قيمة T بلغت (17.00) بدرجة حرية (121) وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول الفرضية البديلة، كما بلغ المتوسط الحسابي (3.78) وهو أعلى من القيمة المحايدة (3)، مما يعكس اتفاق أفراد العينة على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية والعوائد التشغيلية.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الغصين (2004) والفرطاس (2018) اللتين أكدتا أن قياس المخاطر المالية وتحليلها

يسهم في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمشروعات الصغيرة عبر الحد من التعثر وزيادة الكفاءة التشغيلية.

الفرضية الفرعية الثانية: تنص على أن توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.

أوضحت نتائج التحليل أن معامل الارتباط بين مخاطر رأس المال والعوائد التشغيلية كان موجباً ومعنوياً، مما يدل على أن قدرة المشروع على إدارة رأس المال بفعالية ترفع من أدائه التشغيلي، وقد أظهرت نتائج اختبار الفرضيات أن قيمة (T) كانت دالة عند مستوى (0.05)، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما أشار إليه منصور (2018) بأن كفاية رأس المال تعد خط الدفاع الأول للمشروع ضد الخسائر التشغيلية، كما تدعم نتائج دراسة بزام (2014) التي أوضحت أن استخدام المؤشرات المالية لرأس المال يساعد على التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي ويقلل من المخاطر المالية المحتملة.

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص على أن توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين مخاطر السيولة والعوائد التشغيلية، حيث كانت قيمة (T) موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى(Sig = 0.000) ، مما يؤكد أن تحسن إدارة السيولة يسهم في رفع مستوى العوائد التشغيلية، وقد بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات أكثر من (3.5)، مما يشير إلى إدراك المبحوثين لأهمية توافر السيولة في استمرار النشاط وتحقيق الربحية.

وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عيساوي ومرغاد (2014) التي أكدت أن ضعف السيولة يؤدي إلى قصور في الأداء المالي والتشغيلي، كما تدعمها دراسة الفرطاس (2018) التي بيّنت أن تحسين إدارة المخاطر المالية بما فيها مخاطر السيولة يؤدي إلى تعزيز كفاءة المشروعات الصغيرة وزيادة مردودها التشغيلي.

تشير نتائج اختبارات الفرضيات إلى أن جميع الفرضيات الفرعية قد تم تأييدها إحصائياً، مما يعني أن للمخاطر المالية – بمختلف أنواعها – أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية على العوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة في منطقة الجبل الأخضر، وتؤكد هذه النتائج أن حسن إدارة المخاطر المالية يسهم بفاعلية في استدامة المشروعات وتحسين أدائها الاقتصادي.

8.3 النتائج:

1. تعد المشروعات الصغيرة من أهم الأدوات التي تؤدي دورًا بالغ الأهمية في اقتصاد العديد من الدول.
2. هناك علاقة موجبة بين المخاطر المالية والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.
3. توجد علاقة موجبة بين المخاطر التشغيلية والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.
4. هناك علاقة موجبة بين مخاطر رأس المال والعوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.
5. توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والعوائد التشغيلية.

6. قياس مخاطر رأس المال يؤثر على العوائد التشغيلية للمشروعات الصغيرة.

7. عدم قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والتنبؤ بها؛ قد يؤدي إلى إفلاسها.

8. تعود أهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية إلى توفير فرص عمل كبيرة ومتنوعة.

9. تعمل المشروعات الصغيرة على دفع الحركة الإنتاجية في الدولة، وزيادة الصادرات، ورفع المستوى المعيشي والحضاري.

10. مخاطر أسعار الفائدة تنشأ نتيجة للتقلبات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بشكل عام.

11. مخاطر سعر الصرف ناتجة عن المعاملات بالعملات الأجنبية، ومن حدوث تقلبات في أسعار الصرف التي لها تأثير على الأصول والخصوم المقيمة بالعملات الأجنبية.

12. المخاطر التشغيلية تنشأ نتيجة التعرض للخسائر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الناتجة عن أحداث خارجية.

13. تعد العوائد التشغيلية المحرك الأساسي للمشروعات الصغيرة لتحقيق أهدافها، وتعظيم قيمتها السوقية، ومواجهة منافسيها.

9.3 التوصيات:

على ضوء ما سبق، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات، وأهمها ما يلي:

1. تكثيف البحوث والدراسات العلمية في مجال المشروعات الصغيرة.

2. العمل على تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة بجميع الطرق التي تسمح لها بالنمو والتطور والاستمرارية في بيئة الأعمال الليبية.

3. يجب على الحكومة دعم المشروعات الصغيرة من خلال وضع برامج مناسبة لتمويل وإقراض المستثمرين في هذه المشروعات.

4. إعفاء المشروعات الصغيرة من الرسوم الضريبية والجمركية لتشجيعها على ممارسة نشاطها.

5. العمل على توحيد المفاهيم والمعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة فيما بين مؤسسات الحكومة الليبية.

6. ضرورة توعية مالكي المشروعات الصغيرة بأهمية قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها هذه المشروعات والتنبؤ بها.

7. تشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة في ليبيا بتبني نظم محاسبية متطورة؛ يساعد على قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها هذه المشروعات.

10.3 قائمة المراجع:

- البراني، سليمان أحمد، الوريدي، عبد الرحمن أحمد. (2019). *معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا : استطلاع آراء العاملين بالمصارف التجارية*، جامعة مصراتة.

- بلخير، لعروسي. (2015). *تقدير العائد والمخاطر للاستثمار وفق نموذج MEDAF مع خطأ GARCH-M. حالة سوق السعودية للأوراق المالية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة قاصدي مرباح.

- الججاوي، طلال، الراوي، عبد الخالق. (2007). *تحليل العلاقة بين العوائد التشغيلية وأنماط سلوك قادة الشركات، دراسة استكشافية في عينة من الشركات الأردنية*، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة الإسراء الخاصة.

- جمعان، نجاة محمد. (2017). *نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية*. جامعة صنعاء. كلية التجارة. العدد (17). 182-183- 193.

- جميلة، والي، محاد، عريوة. (2014). *إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة* بازل، *دراسة ميدانية*، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- حمود، قاسم محمد، فارس، علي أحمد. (2019). *تحليل مدى تركيز وتنويع محفظة القروض باستخدام (هيرشمان – هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطر المصرف، دراسة تطبيقية على* عينة *من المصارف التجارية العراقية للمدة (2006 – 2017)*، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.

- خالد، بوعافية، جابر، مؤمن، بوبكر، طاغية. (2017). *السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر: دراسة مقارنة بين بنكين. تجاري-إسلامي*. جامعة الشهيد حمة لخضر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- رشوان، عبد الرحمن محمد. (2019). *دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لإيجاد* القرار *في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة*، جامعة مصراتة.

- الرفاعي، أحمد هاشم. (2017). *التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام أنموذج ألتمان: دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان*. جامعة الشرق الأوسط.

- السلطان، حسن، الحسين، محمد. (2009). *إدارة مخاطر الاستثمار المالي*. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق.

- السنيح، سهى نبيل. (2017). *تكوين محافظ استثمارية للشركات ذات المسؤولية الاجتماعية والشركات الإسلامية. دراسة عملية على سوق الأسهم السعودية*. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

- صافية، بزام. (2014). *استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة*. الجزائر.

- طباخ، إلهام. (2015). *دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي: دراسة تطبيقية على عينة من* المؤسسات *الصغيرة*

والمتوسطة خلال الفترة (2009-2014). الجزائر.

- طشطوش، هايل عبد المولى. (2012). *المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية*. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الطيطي، خضر مصباح. (2010). *أساسيات إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات*. دار الحامد للنشر.
- عادل، سلماني. (2013). *دراسة العلاقة بين العائد والمخاطر على أدوات الاستثمار في سوق رأس* المال *الإسلامي: دراسة حالة ماليزيا*. جامعة محمد خيضر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الفرطاس، أحمد فتحي. (2018). *تأثير قياس المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة: دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة بمدينة درنة*. مجلة آفاق اقتصادية. 3.
- فياض، محمود، مزاهر، أيمن، سليمان، عودة، نشيوات، ليلى. (2009). *إدارة المشروعات الصغيرة*. الطبعة الأولى. دار الشروق. عمان.
- القواسمة، ميسون محمد. (2010). *واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية*. جامعة الخليل. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، صفحة (10).
- قوشجي، إبراهيم نافع. (2014). *الأسواق المالية (مفهومها-مكوناتها-أنواعها-مؤشراتها) وتحليلها* الأساسي *والفني*. جامعة حماة. كلية الاقتصاد.
- كروشة، فاطمة الزهراء. (2015). *استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة ميدانية*. جامعة جيلالي إلياس سيدي بلعباس. تخصص العلوم الاقتصادية.
- محصول، نعمان، محرز، نور الدين. (2018). *تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة*. مجلة دراسات. جامعة الأغواط. العدد (2)، 54- 55.
- محمود، محمد خليل. (2018). *المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة*. دار حميثرا للنشر.
- مفلح، هزاع. (2018). *إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية*، جامعة حماة. كلية الاقتصاد.
- ميلاد، عبد الرحمن بشير، عقيل، جمعة فرحات (2017). *دور نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار* الجهاز *المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية*. جامعة المرقب. كلية الاقتصاد والتجارة.
- نظير، هنادي. (2018). *إدارة المشروعات الصغيرة*. دار النفيس للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- Altman, Edward I., (1968), "*Financial Ratios Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy*", Journal of Finance, Vol.23, No.4, pp 589-609.

- Chieng. J.R, (2013), "*Verifying the Validity of Altman's Z*" Score as a Predictor of Bank Failures in the Case of the Eurozone", National College of Ireland, Master thesi

- Nur Adiana hiau Abdullah and Abd Halim, Hamilton Ahmad, Rohani Md. Rus, (2008), "*Predicting Corporate Failure of Malaysia's Listed Companies: Comparing Multiple Analysis, Logistic Regression and the Hazard Model*", International Research Journal of Finance and Economics, issue15, pp 201-217.